مشروع ذوبان العرب في المحيط الأكبر

يطل علينا شهر يونيو بتحرك سياسي دولي، هو في مسماه الحقيقي هجوم سياسي على منطقة ساكنة ليواجهوا العالم العربي. بما انتهوا إليه في قمة ولاية جورجيا الأمريكية للدول الثماني الصناعية الكبرى، وقمة حلف الاطلنطي في اسطنبول، بخصوص تصورهم لما هو مطلوب من اصلاحات سياسية، وتغييرات داخلية، في اطار ما أسموه مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الأكبر، حسب منطوق الكلمة.

عاطف الغمري

وهو كبير أو أكبر لأن من أهدافه العملية ذوبان المنطقة العربية بهمومها وقضاياها، وجامعتها العربية، في براح شاسع جغرافياً، متنوع ومتفاوت في هوايته الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، بحيث تتوه هوية العرب، وقضاياهم الملحة والمزمنة والكبيرة، وسط هذا الخضم الهائل الاتساع لمحيط يضمهم، ضمن مايضم من شعوب وأمم، وقضايا ومشاكل وأزمات.

وهذا الذوبان العربي، كان نقطة التلاقي بين مشروع صانعي القرار السياسي في حكومة بوش «المحافظون الجدد» وبين المشروع الصهيوني اللذين اتحدت وجهتهما الهجومية على الهوية العربية للمنطقة، ورمزها الحي – جامعة الدول العربية.

وكانت المعلومات التي يسربها عسكريون في البنتاجون معارضون لحرب العراق، وكذلك كتابات لشخصيات مرتبطة بحركة المحافظين الجدد ومعبرة عنهم، تتفق في القول بأن الهدف الحقيقي لما بعد العراق، هو إعادة رسم الخريطة الأقليمية للمنطقة، ليكون لاسرائيل في تشكيلها الجديد، وضع مركزي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، يزيح دور جامعة الدول العربية، كتنظيم اقليمي يعبر عن المنطقة.

والمشروع الصهيوني، منذ بداياته، وكما رسم خريطته تيودور هيرتزل نبي الصهيونية في كتاباته عام ١٩٠٢م، يضع تصوراً للدولة اليهودية بعد أن تفتح الجسور بينها وبين الدول العربية، في مرحلة زمنية لاحقة لقيامها، وهو أن تصبح الدولة اليهودية القاعدة الصناعية المتقدمة في المنطقة ومركزها. وذلك بأن يصب فيها المال العربي مستثمراً ومساهماً، في نمو واتساع تقدمها الصناعي وتفتح الأسواق العربية لتستوعب الانتاج اليهودي.

ومن بعد هيرتزل تحددت أكثر ملامح المشروع بما أضفاه عليه بن جوريون أول رئيس وزراء لاسرائيل، من قسمات، بنظريته عن تملك اسرائيل عنصر التفوق النوعي في ميزان العلاقة مع العرب، في كافة المجالات عسكرياً واقتصادياً، وانتاجياً، وعلمياً.

ثم ما طرح بعد بدء عملية السلام من مشروع الشرق أوسطية، أو الشرق الأوسط الجديد لشيمون بيريز عام ١٩٩٣م، والذي قام على شرط تبادلية الاستحقاقات: بمعنى أن تنفذ اسرائيل الانسحاب من الأرض المحتلة، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، والتسليم بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة. وأن يكون المقابل من جانب العرب، فتح الحدود وعلاقات طبيعية.

إلى أن جاء انقلاب الليكود بوصولهم للحكم عام ١٩٩٦م، علي مبدأ تبادلية الاستحقاقات بالعودة إلى جوهر المشروع الصهيوني بمركزية اسرائيل في المنطقة، حسب منطق السلام عن طريق القوة.

وكان لب المشروع الأمريكي قد بدأ يطرح منذ أول التسعينات من جانب مجموعة المحافظين الجدد، ثم صياغته تحت عنوان أوراق استراتيجية التي قدمها المحافظون الجدد إلى نيتياهو عام ١٩٩٦م، ليحكم بها علاقته مع العرب، وادارته للنزاع مع الفلسطينيين، وتجاه النزاع العربي – الاسرائيلي، بشكل عام ومن مبادئه الرئيسية التي نص عليها قيام علاقة جديدة لإسرائيل بأمريكا، تقوم على مفهوم السلام عن طريق القوة، والتمكين لاسرائيل من وضع مركزي في المنطقة.

ودائما كانت جامعة الدول العربية كرمز لتجمع العرب، مصدر قلق لاسرائيل حتى مع تواضع دورها، لأنها بالنسبة للعرب كالطائر الذي كلما نبت له ريش، كلما سارع اعضاؤها بنزع ريشه حتى لا يطير ويحلق. لكنها في نظر اسرائيل بؤرة الهوية العربية، وتجسيد لأماني شعوبها، والتي قد تتحقق في يوم ما، بما يقلب ميزان القوى مع اسرائيل حتى لو كان ذلك مجرد احتمال.

كان هذا الاحتمال يدور في عقل إيهود باراك عند توليه رئاسة الحكومة في إسرائيل عام ١٩٩٩م، وقد أفصح عنه ضمن سلسلة لقاءات أجراها معه الكاتب الاسرائيلي ديفيد ماكوفسكي، والذي كان عضواً في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وفي هذه السلسلة كان هدفه عرض جوانب تفكير باراك، ومنها اتجاهه إلى السلام مع الفلسطينيين، مدفوع بقلق من ألا يظل ميزان القوى مع العالم العربي، في صالح اسرائيل إلى الأبد.

وكانت قد عكست ذلك في عام ١٩٩٧م دراسة استراتيجية في جامعة تل أبيب، حددت مجموعة من الأسباب التي دفعت اسرائيل لقبول عملية السلام والانسحاب من الأرض، خروجاً على المشروع الصهيوني، من بينها احتمال حدوث تغيير في طبيعة علاقات الدول العربية ببعضها بما يجعلها تنفذ مشروعاً موحداً، يحقق تقدماً نوعياً يغير ميزان القوى مع اسرائيل لصالح العرب.

ولما كانت أي استراتيجية، ليست مكوناً من بعد واحد، لكنها بناء متعدد الأبعاد والمستويات، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد جاء حاملاً هذه الخصائص كجزء من استراتيجية عالمية جديدة.

ولهذا جاءت خريطة المشروع تحدد للعالم العربي مكاناً، وسط براح شاسع يمتد من أفغانستان إلى شمال أفريقيا، موغلاً إلى آسيا الوسطى وبحر قزوين، ولهذا أيضاً يعتبر وجود جامعة الدول العربية متعارضاً مع المشروع لأنها ستظل التجسيد الحي لهوية هذه المنطقة، بينما المطلوب ذوبانها في المحيط الهائل الاتساع، ولكي تتضاءل أولوياتها، بجانب كم كبير أو أكبر من المشاكل والأولويات، وكأن المطلوب إدارة تشكيلة من عناصر الفوضى المحكومة، والخاضعة لمن يتصور أنه يقدر على الامساك بزمامها دون أن يفلت من بين أصابعه.

وتأتي قمة الدول الثماني تضع مشروع الشرق الأوسط الكبير، ضمن بنودها الرئيسية، ثم قمة اسطنبول، ليركز برنامج عملها على الشرق الأوسط بكامله، مقتحماً جدول أعمالها ضمن ما يشمله: الاصلاح السياسي في المنطقة، والحرب ضد الإرهاب، مقتحماً بذلك منطقة السكون العربي المستتب.

وحين تتوه قضايا العرب وينكمش حجمها في زوايا وتفصيلات الصورة الأوسع، تتغير وضعية النزاع العربي – الاسرائيلي، كمصدر لعدم الاستقرار الاقليمي، وتهديد الأمن العالمي، ومصالح دول العالم في هذه المنطقة الحيوية. وهذا نفسه مسعى اسرائيلي قديم منذ واجهت اسرائيل حشد رأي عام امريكي في التسعينات، مقتنع بأن عدم حل القضية الفلسطينية سيكون سبباً في عدم استقرار اقليمي بما يهدد مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. ومن يومها جرى التخطيط الاسرائيلي لاشعال نزاعات أخرى، مثيرة للقلق، يظهر معها عدم الاستقرار الاقليمي، وكأنه لا علاقة لوجوده أو لعدمه بالقضية الفلسطينية.

وحينئذ أيضاً تستطيع اسرائيل تعطيل عمل مبدأ التوازن النسبي القديم في السياسة الأمريكية بين العرب واسرائيل، الذي كان يوازن بين جانبين يمثل كل منهما مصلحة استراتيجية عليا للولايات المتحدة، وهما النفط واسرائيل، بحيث ينتهي النظر إلى النفط العربي كأنه وحدة واحدة قائمة بذاتها، ليتحول إلى مجرد جزء ضمن منظومة نفطية، تمتد بطول وعرض هذه المنطقة الأشمل للشرق الأوسط الأكبر.

ويتقلص دور النفط العربي في التأثير على صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي التخلص من فكرة التوازن، مع العلم بأنه كان توازناً نسبياً وليس كاملاً.

إن الهوية العربية – ورمزها جامعة الدول العربية – كانتا هدفاً لكل من المشروع الصهيوني، والمشروع الأمريكي للمحافظين الجدد، وكان ذلك أيضاً في مقدمة أهداف حرب العراق، منذ اعتبرت مجرد حلقة في سلسلة حلقات تالية، أو هي بوابة الدخول إلى العالم العربي الإسلامي، لتغييره، وإعادة تشكيل أوضاعه وعلاقاته، في اطار الخريطة الاقليمية الجديدة.

ولقد خلا المشروعان من شرط التبادلية.. تبادلية الأرض والحقوق الفلسطينية، بالعلاقات الطبيعية في المشروع الاسرائيلي، وتبادلية مراعاة كل طرف مصالح الآخر في المشروع الأمريكي، لتصبح مطالب طرف للآخر، دون مراعاة استحقاقاته لديه، وحيث جاء المشروع الأمريكي به نواقص استراتيجية أساسية، فهو يخاطب شعوب المنطقة في جزء من همومها واحتياجاتها ومطالبها، وينكر عليها بقية همومها واحتياجاتها ومطالبها المشروعة، والتي كانت أمريكياً نفسها ضامنة لها، إلى ان انقلبت عليها حكومة الرئيس بوش، أو على أقل تقدير تجاهلتها ولم تأخذها بجدية.

المشكلة أن المشروعات الزاحفة على المنطقة في شهر يونيو، تتقدم وأمامها على مرمى البصر، فراغ استراتيجي، وخواء أمني، لا يصد ،بل من شأنه الاغراء والتحريض على استمرارية الزحف، طالما أهل الدار، لم يصنعوا لدارهم باباً، وكأنهم يتصورون أن الباب لن يصد عنهم سوى نسمات هواء. وإن اشتدت فهي بعض رياح وزوابع.

والباب الذي يصد في هذا العصر الذي انزاح فيه خط المواجهة من على طول الحدود، ليصبح خط مواجهة في الداخل، هو وباختصار الديمقراطية، فهي الباب إلى يقظة الناس، حتى ينفضوا عن أنفسهم أي ثقل اللامبالاة وعدم الاكتراث، وإلى الشعور بأنهم شركاء في القرار، وأنهم قوة تأثير يؤخذ بها تريد وترضي، وإذا سئلت عما تريد فيكون جوابها قراراً لا راد له، ولا مراوغة في التعامل معه..الديمقراطية – بالفعل – هي السبيل الوحيد لوقف الزحف القادم من الخارج.

الهوية العربية بين فكي التغريب والتبعية

بشير محمد حسين البطيلي•

هل نحن فعلاً - مسؤولون عن إهدار هويتنا العربية بإطلاق مسميات غريبة علينا وعلى لغتنا وثقافتنا وتتجافى مع تراثنا الحضاري .. ولا ندري هل هي موجة تغريب أم تبعية جديدة تريد ان تردنا إلى الوراء بعد صحوتنا أم شعور بالدونية أم غزو منظم (خفي) لا ندركه بدأ يترعرع في ظل قصور السلوك التربوي والإعلامي من جانب وعدم إهتمام المؤسسات القومية وغياب المسؤلية من جانب آخر ..؟؟

إن الملوثات الناتجة عن السلوك والممارسات وما يعتريها من خلل سلبية تعتبر – دون شك – المشكلة الأكثر خطورة، إذ يأتي تلوث الفكر والهوية على رأس قائمة الملوثات السلوكية المستحدثة ويمثل تهديداً خطيراً لأمن المجتمع وسلامة الإنسان ذاته. فالتيارات الفكرية المنحرفة والمشبوهة عندما تجد صدى لدى بعض الفئات وخاصة الشباب الذي يعاني من البطالة والفقر يكون تأثيرها مميتاً وليس أدل على ذلك فكر بعض الجماعات المتطرفة التي تقتل الأبرياء باسم الدين وهو منهم براء أو محاولة هذة الجماعات تسميم أفكار النشء والأجيال الصاعدة الصغيرة وتلويث عقولهم لذا يجب التصدي لمشاكل التلوث السلوكي ومحاربته حتى لا يؤدي إلى هلاك المجتمع وفقدان الهوية العربية .

وحتى يتسنى لنا ذلك فإنه من المفيد إبراز بعض أنواع وأشكال التلوث السلوكي المتمثل في تلوث الفكر والهوية والتي تظهر في الصحافة والأفلام والمسلسلات وفي الشارع أيضاً وتأخذ مظاهر عدة وبدأت هويتنا العربية تتلقى موجة تلو الأخرى من التغريب والإنفلات ودخلت المسميات والشعارات الثقافية والتجارية الغربية إلى واقعنا وبشكل يحد من الثوابت الثقافية والحضارية للعرب وكثيراً ما نسمع عن مسميات عربية ليس لها مدلول أو مفهوم واضح أو أصيل ولا تتمشى مع تقاليدنا ولا معتقداتنا العربية والإسلامية .

إن الإتجاه المتزايد نحو استخدام كلمات أو مسميات أجنبية والتفاخر والتباهي وإطلاقها على بعض الشركات والمحلات والمنتجات التجارية وما إلى ذلك، يؤدي في النهاية إلى تفسخ وتمزق وتآكل في الولاء الوطني ويخلق فجوة وعدم تناغم بين تلك الأنشطة التجارية وبين المجتمع وثقافته وهذا أمر يدعو إلى الغرابة حقاً لأنه يؤكد عدم الإنضباط الثقافي ولا أقول الإفلاس الثقافي لأن تراثنا العربي عميق ولغتنا العربية غنية بالتعبيرات والكلمات والمسميات الجميلة والهادفة ذات الواقع الموسيقي والمدلول المعنوي العميق والمعبر .

إن المطلع على دليل وكالات السفر والسياحة والمطاعم في أي بلد عربي وكذلك المؤسسات التجارية والمنشآت الفندقية والسياحية وغيرها تصبه الدهشة من الأسماء غير العربية التي تحملها وليس لها صلة باللغة العربية أو التراث الحضاري أو التاريخي أو الطبيعي العربي ولا تتوافق مع التراث العربي العريض وحضارتنا العريقة المتعددة الجوانب التي تؤكد بلا منا زع الميزة والتفرد والخصوصية للثقافة العربية وملاءمتها لتواكب التطور في شتى الميادين والأز منة فيما إذا تعصبنا للغتنا العربية وهويتنا القومية وعدم الإنسياق وراء التبعية وترسيخ التغريب وتوطينه في مجتمعنا العربي وهذا مما يؤسف له حقاً.

وفي هذا الخصوص يحضرني ذلك القانون الذي أصدرته فرنسا منذ عدة سنوات الذي يمنع بل ويجرم استعمال كلمات و مسميات غير فرنسية في التعامل الثقافي والتجاري والإعلامي ونسوق هذا المثل الى بعض العرب ليروا تمسك هذه الدولة المشرف بأصولها وتراثها وتعصبها للغتها ولعل وعسى أن يصيبهم مأصابها من الاستمساك بالتراث والإعتزاز بالهوية الوطنية.

وعليه فإننا جميعاً مسؤولون أمام هويتنا العربية والحفاظ عليها ولذا يجب أن نحرص على إعلاء كافة عناصر التراث العربي الغني وإبراز الشخصية العربية المتفردة وأن نتنبه إلى توجهاتنا السلبية، في هذا الصدد قد أصاب هويتنا ونال منها في بعض الجوانب وعلى الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة في الوطن العربي أن تحرص على أن تكون العلامات والمسميات التجارية والثقافية عربية خالصة فصيحة تفرح وتسعد لها أسماع الجماهير العربية فنحن في حاجة إلى أن نكسب تعاطف وتأييد ومساندة تلك الجماهير في إقامة البناء التنموي والسياحي المرتكز على التراث الحضاري للأمة العربية باعتبار أن ذلك المنهج هو الركيزة الأساسية لتطور وبناء الإنسان العربي وإقامة نهضة تنموية حقيقية .

وهكذا فإن الحفاظ على هويتنا ليس شعاراً نرفعه بل يجب أن يترجم إلى ممارسات واقعية في حياتنا اليومية بعد أن يستقر في وجداننا فلماذا لانستخدم ونوظف أسماء المدن العربية العريقة والمناطق والمواقع التاريخية والمعالم الجغرافية والطبيعية كالجبال والوديان والأنهار والورود والزهور .....الخ،فضلاً عن إشاعة استعمال الأسماء والألفاظ العربية الجميلة والمعبرة والتي تحمل معاني الخير والكرم والشجاعة والشهامة والوفاء التي يتمتع والمواطن العربي لأن ذلك يدعم المفهوم التسويقي والدعائي السليم للمنتج التجاري والسياحي العربي.

إن القضية التي نثيرها الآن بحق قضية كل العرب وكل المؤسسات القومية وكل الإتحادات والهيئات الوطنية وهي قضية تأصيل الفكر والهوية التي تحيط بنا من كل حدب وصوب .

الحاجة إلى كوادر تقنية فنية مهنية

د.محمد محمد النمره

إن الدول النامية مليئة بالثروات البشرية الشابة الخلاقة عدة الأوطان وأمل الغد وعماد المستقبل ومنها اليمن الحبيب فقد حباها الله بالركائز ومقومات الحياة الأساسية من الثروات لدعم الإقتصاد و رفع مستوى المعيشة في شتى المجالات ومنها الإقتصادية لخدمة الزراعة والصناعة والتجارة والأسماك إلى المجال العسكري وغيره.

وبالقيادة والتوجية الحكيمتين ومن أجل التحقيق الأمثل في يمننا المبارك قال معلم الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح حفظه الله « إن الإقتصاد هو معركتنا الراهنة التي ينبغي علينا الإنتصار فيها من أجل حياة أفضل في يمن ٢٢ مايو) وقال(أن التعليم الفني والتدريب المهني هو عماد التنمية الإقتصادية و السبيل الأمثل للقضاء على البطالة بين أوساط الشباب) والحمد لله لقد أصبح جلياً ما تحققت من أهداف عظيمة وملموسة شملت على سبيل المثال لا الحصر الحرية وبناء الجيش، ورفع مستوى الشعب إقتصادياً وإجتماعيا وسياسياً وثقافياً وإنشاء مجتمع ديمقراطي وتحقيق الوحدة وإحترام مواثيق الشعوب وإقرار السلام والتعايش السلمي بين الأمم، هكذا أهداف عظيمة ولد منها شعب عظيم وزعيم بر. بعد أن عانت اليمن عقوداً وقروناً الأمرين من الإمامة والإستعمار فلو عدنا قليلاً للتذكير فقط مع بانوراما عبر الزمن إلى ظروف ماقبل ١٩٩٠م وماقبل ١٩٦٣م و١٩٦٢م لتأكد لنا ماعاناه الآباء والأجداد .

إن اليمن كغيرها من الدول النامية ظلت ثروتها البشرية وكذلك المادية مخازن يأخذ منها العالم الغربي والشرقي جل مايحتاجه لتدعيم صناعته ورفع مستوى إقتصاده والمحافظة على ذلك بالقوة تارة والتفرقة تارة أخرى إلى جانب الحروب وخلق المنازعات وجعل المجتمع الواحد في شغل شاغل عن إستغلال ثرواته بعيدا عن العلم والتكنولوجيا فحين كانت الأسواق المحلية بدائية مغلقة ضعفت الخبرات العلمية في هذه الدول النامية وكانت تفتقد إلى العين المجسمة والآذان المكبرة من معامل ومختبرات التحليل والتجربة حتى أصبحت المسافة بعيدة جداً . في الوقت نفسه كانت المصانع للعالم الصناعي في شغل إنتاجي مستمر من آلات وقطع غيار جاهزة للتركيب والعمل في كل جوانب الحياة.

وبتوجيهات الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة ممثلة بالوزارة الشابة والفتية وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بضرورة الإهتمام والتوسع وتوفير العنصر الإقتصادي الرئيسي من أبناء الوطن مذللاً جملة من العقبات وإنشاء العشرات من مؤسسات التأهيل والتدريب في مختلف محافظات البلاد والواقع أنه لا ولن يكون عمل عظيم دون البذل لمواجهة تحديات العقبات الكبيرة التي تواجه مسيرتنا نستعرض بعضاً من هذه العقبات والتي تسعى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جاهدة إلى التغلب عليها وهي :-

١- كيفية التوجه إلى الكم والتوصل إلى النوعية الممتازة للمخرجات التدريبية.

٢- تغطية المادة التعليمية وزيادة في الوسائل الحديثة والأساليب والأنشطة.

٣- إلحاق الخبرات والكفاءات والمؤهلات العالية الموجودة بالوزارة بالجانب الإستشا ري ودعمهم والإستفادة من تجاربهم.

٤- شحذ الهمم والآمال لدى منتسبي التعليم الفني والتدريب المهني وتفعيل وتعزيز عامل الطموح من خلال تثبيت معايير التواصل العلمي وتشجيع التحصيل النظري والعملي.

٥- تطوير آلية الشراكة مع أصحاب العمل في السوق المحلية في إعداد وتنفيذ وتقييم للبرامج التدريبية والتدريب المشترك.

٦- إيجاد الكادر المحلي بالمواصفات والمعايير الدولية التالية:-

أ- عامل مهني بمستوى(٢-٣سنوات)دراسية بعد الإعدادية.

ب-عامل تقني بمستوى(٢-٣سنوات) دراسية بعد الثانوية.

ج- عامل تقني تخصصي بمستوى(٣-٤سنوات) دراسية بعد الثانوية.

د- مساعد مهندس بمستوى (٤-٥ سنوات) دراسية بعد الثانوية.

هـ- مهندس تطبيقي بمستوى (٦-٨سنوات) دراسية بعد الثانوية.

و- مهندس مصمم بمستوى(الحصول على الماجستير)

ز- مبتكر (مخترع) بمستوى (الحصول على درجة الدكتوراة).

ولخلق هذه العمالة مبتدئة من العامل المهني حتى المصمم لغرض احلالها في المجالات الحديثة والتي لا تتوفر لها كوادر محلية تحل محل العمالة الوافدة ينبغي على مؤسساتنا إحتضان المتفوقين في المعاهد التقنية والكليات والجامعات التخصصية والإلتزام الحثيث بالمعايير وعلى أن ينشأ الطالب من البداية في بيئة أكثر معرفة بالصناعة وحبذا إدخال المبادئ الصناعية في التعليم الأساسي وأن الغاية سدحاجة السوق المحلية أو الإقليمية من الكوادر المحلية القادرة على المساهمة في النمو والتطور والإزدهار في ظل اليمن الجديد والمعاصر .

مستشار وزارة التعليم الفني

العطلة.. والفراغ

حاتم علي المهدي

■،، ضمن نواميس الحياة بآفاقها المتعددة يحرص الإنسان دائماً على الاستفادة من وقته كون الوقت جزءاً مهماً في نجاح الأعمال أياً كانت.

هكذا هي طبيعة الحياة منهجها الأساسي هو العمل من أجل حياة أفضل وكسر جمود الفراغ وتطويعه ليكون مستفاداً منه.

وفي حياتنا التربوية تأتي عطلة الصيف ويبدأ الجميع في التساؤل أين يذهب الأبناء في مدن أحيطت بالاسمنت من كل جانب واكتظت بالمباني العشوائية، حتى صعبت الحياة وصعب معها قضاء إجازة تعمق في النفس الاستفادة المرجوة منها.

وبتعطل المرافق المساعدة على قضاء إجازة يمكن الاستفادة منها بالشكل السليم تبرز معضلات يولدها الفراغ المكاني لاتساع الأبناء بالإضافة إلى فراغ نفسي من جراء عدم إشراف الأسرة على أبنائها وتركها لهم يجوبون الشوارع اثناء أيام الدراسة فما بالك بأيام العطلة الصيفية.

فلو قامت الأسرة بدورها الطبيعي تجاه أبنائها لما وجدت ظواهر الاختلال داخل المجتمع.

وبغياب المدرسة لفترة الإجازة يجب على الأسرة أن تضاعف جهدها باعتبار ان الشق الآخر غائباً وهي ما كانت تمثله المدرسة.

وإذا نظرنا للتسيب الحاصل من قبل الأبناء فإن عامل التربية يبدو مفقوداً حتى مُلئت الشوارع بالأطفال ،البعض يبحث عن عمل وهذه نسبة قليلة والبعض الآخر اخرجه إلى حيز الشارع استهتار الأسرة وتسيبها المفرط.

وهنا تحصل مشاكل من جراء ذلك التسيب تكون إمكانية معالجتها من الأمور الصعبة.

إذن تلاشي وقوع مشاكل من أثر الفراغ لا بد وأن تحسمه الأسرة بتوفير جو مناسب لأطفالها لقضاء إجازة يمكن الاستفادة منها بشكل واضح كان تقوم الأسرة بإدخال أبنائها في مراكز تنمي مهارات الأطفال وتبعث في نفوسهم الرغبة في التعلم.

كما أن النتاج التعليمي لا يبشر بجلاء الصورة الحقيقية للتعلم ويرافق التعليم القصور في الفهم والإدراك لذا يجب أن تحرص الأسرة على تقوية أبنائها تعليمياً، لكي يأتي العام الدراسي الجديد وقد أصبح التلميذ أكثر قدرة على فك المبهمات التي عجز عنها طوال العام الدراسي الذي انتهى من تعلمه دون معرفة أبسط الأشياء التي يمكنها أن تجعله قادراً على الايمان بأن رسالته في مقتبل عمره الحرص التام على التعلم من منطلق تغيير سلوك طبع عليه خطأ.

الانترنت.. والفراغ

● مع انتشار وسائل العصر وفق تجليات الحاضر عرف العالم وسائل عديدة جعلت التخاطب مع الآخرين سريعاً وسهلاً ولعل أبرز تلك الوسائل الأنترنت.

ومع الفراغ يشعر الإنسان أنه بحاجة لسد ذلك الفراغ الذي وجد نفسه فيه، ويكثر من قبل التلاميذ والطلاب تحديداً ارتياد هذه المقاهي العصرية وللأسف تقتصر عملية الإطلاع على مشاهدة المواقع المخلة بالأخلاق ويحسب لوزارة الثقافة خطوتها الأخلاقية بعملية الرقابة الأخيرة على مقاهي الانترنت مما أدى إلى شعور عند من اعتاد على تلك الوسيلة لغرض خارج عن نطاق السلوك لتغيير معتقده ومن ثم مراجعة حساباته الخاطئة.

ومع العطلة التي نحن بأيامها لا بد من الوزارة الاستمرار بالرقابة لكي يمكننا المحافظة على سلوك أبنائنا كأقدس شيء يجب المحافظة عليه من الانهيار في المهد وحتى تصبح الأخلاق من أجل الرسائل السامية التي يجب العمل على توغلها في النفوس داخل المجتمع ،وهذا لن يتم إلا باسهام الأسرة ومتابعة المجتمع بشكل كلي.

من واقع المدرسة

● في حالة عدم مقدرة الطلاب والطالبات على دفع ما يتقرر عليهم من رسوم اختبارات تقوم بعض الإدارات المدرسية بخصم تلك المبالغ من رواتب المعلمين والمعلمات دون النظر إلى حال الأسر الفقيرة أياً كان وضعها المالي غير القادر على الدفع فهل هذا جائز في الأعراف التربوية.

رأي بالكاريكاتير

alradhi2@hotmail.com
الرضي